أثر المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى سورية في عجز الموازنة الفعلي

الدكتور رضوان العمّار[1] الدكتورة هيفاء غدير[2] فادي ابراهيم[3]

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى سورية في عجز الموازنة الفعلي خلال الفترة 1990-2018. حيث تم الاعتماد على المنهج القياسي في تحليل السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات البحث والمتمثلة بالمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى سورية وعجز الموازنة الفعلي خلال الفترة 1990-2018، وقد تم استخدام اختبار OLSفي إختبار العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات البحث، في حين تم الإعتماد على اختبار Toda&Yamamoto Test لاختبار سببية العلاقة طويلة الأجل، واختبار سببية كرانجر القياسي في إختبار العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات البحث، كما تم اكتشاف أثر المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى سورية على عجز الموازنة الفعلي من خلال دوال الاستجابة النبضية وتحليل التباين. وقد أظهرت نتائج اختبار OLS وToda&Yamamoto Test بأنه توجد علاقة سببية طويلة الأجل وباتجاهين بين المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى سورية وعجز الموازنة الفعلي، كما أظهرت نتيجة اختبار سببية كرانجر القياسي بأنه توجد علاقة قصيرة الأجل بين المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى سورية وعجز الموازنة الفعلي، وقد بينت دوال الاستجابة النبضية وتحليل التباين بأن هنالك أثراً للمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى سورية على عجز الموازنة الفعلي ولكن هذا الأثر كان ضعيفاً جداً.

الكلمات المفتاحية: المساعدات الإنمائية الرسمية، عجز الموازنة الفعلي، طريقة المربعات الصغرى العادية(OLS Regression)،(Toda&Yamamoto Test 1995)، اختبار سببية كرانجر القياسي، دوال الاستجابة النبضية، تحليل التباين.

[1] أستاذ – قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

[2] مدرس – قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

[3] طالب دراسات عليا (دكتوراه) – قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

The Impact of Official Development AID Provided to Syria on the Actual Budget Deficit

Dr. Radwan Al-Ammar[1] Dr. Haifaa Ghadeer[2] Fadi Ibrahim[3]

ABSTRACT:

This research aims to study the impact of Official Development AID provided to Syria on the actual budget deficit during the period 1990-2018. Where the standard approach was relied on in analyzing the time series of the research variables represented by the Official Development AID provided to Syria and the actual budget deficit during the period 1990-2018. The OLS test was used to test the long-term relationship between the research variables, while the Toda & Yamamoto Test was used to test the causality of the long-term relationship, and the Granger Causality test in testing the short-term relationship between the research variables, and the effect of Official Development AID provided to Syria on the actual budget deficit was discovered through the Impulse Response Functions(IRF) and Forecast Error Variance Decomposition (FEVD). The results of the OLS and Toda&Yamamoto Test showed that there is a long-term and two-way causal relationship between the Official Development AID provided to Syria and the actual budget deficit, and the result of the Granger Causality test showed that there is a short-term relationship between the Official Development AID provided to Syria and the actual budget deficit. The impulse response functions and the Forecast Error Variance Decomposition showed that there is an impact of the Official Development AID provided to Syria on the actual budget deficit, but this effect was very weak.

Key Words: official development aid, actual budget deficit, OLS Regression test, Toda&Yamamoto Test 1995**,** Granger Causality Tests**,** Impulse Response Functions (IRF), Forecast Error Variance Decomposition (FEVD).

[1] **Professor- Department of Banking and financial sciences- Faculty of Economics- Tishreen university- Lattakia- Syria**.

[2] **Lecturer- Department of Banking and Finance Sciences- Faculty of Economics- Tishreen university- Lattakia- Syria.**

[3] **Postgraduate student (Ph.D) -Department of Banking and financial sciences- Faculty of Economics- Tishreen university- Lattakia- Syria.**

1- المقدمة:

حظيت المساعدات الإنمائية الرسمية بإهتمام كبير على المستويين الدولي والوطني وذلك من خلال عقد المؤتمرات الدولية السنوية لمتابعة سبل تفعيلها وقيام كل من الدول المانحة والمتلقية بإنشاء الأطر المؤسسية لمتابعتها وإدارتها، حيث تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يقضي بتخصيص ما نسبته 0.7% من إجمالي الناتج القومي للدول المانحة كمساعدات خارجية تقدم للدول النامية. وعلى إعتبار أن المساعدات الإنمائية الرسمية أصبحت تشغل حيزاً مهماً في الفكر الإقتصادي، وذلك لأن الكثير من دول العالم أصبحت تتلقى المنح والمساعدات الخارجية ومنها دولاً عربية كالأردن ومصر ولبنان واليمن وسورية وفلسطين، بحيث باتت هذه المساعدات تمثل أحد المصادر الخارجية الهامة والضرورية لتحقيق التنمية الإقتصادية في الدول النامية، وذلك من خلال الدور الهام الذي تلعبه في تحويل الأموال والموارد من الدول الغنية والمتقدمة والمؤسسات الدولية والإقليمية والخاصة إلى الدول النامية (مساعدة والزعبي،2020). فضلاً عن كونها تشكل أداة لتعزيز التعاون الدولي، وإقامة مجتمع عالمي يرتكز على العون المتبادل بين دوله. حيث شهدت بداية القرن الحادي والعشرين تحولاً جوهرياً في أهمية ودور المساعدات المالية الإنمائية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخصوصاً بعد إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي وقعه (189) رئيس دولة أو حكومة من مختلف أنحاء العالم، والذي أكد على أن تكون الدول المتقدمة أكثر سخاءً في تقديمها للمساعدات الإنمائية الرسمية للدول النامية وخصوصاً تلك الدول الملزمة بتخفيض الفقر(مجلس التخطيط القطري،2005).

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإيرادات الخارجية، على شكل مساعدات إنمائية رسمية، أصبحت تشكل بنداً مهمًا من بنود الميزانية العامة للدولة في العديد من الدول النامية(Mayr,2010)، وذلك على اعتبار أن الميزانية العامة للدولة تحتاج إلى تمويل سواءً أكان من مصادر محلية أو أجنبية (Njarara,2017). وعلى اعتبار أن المساعدات الإنمائية الرسمية تشكل مصدرًا مهمًا للدخل في معظم الدول النامية كونها تساعد في تنفيذ المشاريع الخاصة بالقطاع العام، بالإضافة إلى سد فجوة الموارد المحلية (الفجوة القائمة بين الإستثمارات المطلوب تنفيذها والمدخرات القومية المتاحة)، بالإضافة إلى مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي والإجتماعي في الدول النامية(Onakoya,2016 Aworinde and).

ونظراً للإهتمام الكبير الذي حظيت به المساعدات الإنمائية الرسمية، وخاصةً مع بداية الألفية الجديدة 2000، بالإضافة إلى إعتبار أن هذه المساعدات تمثل مصدراً مهماً من مصادر التمويل الخارجي والتي تدعم جهود الدول النامية على تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى إعتبار أن سورية تتلقى هي أيضاً المساعدات الإنمائية الرسمية كغيرها من الدول النامية التي تسعى جاهدةً إلى تحقيق النمو والتنمية الإقتصادية والإجتماعية، فقد جاء هذا البحث ليوضح مفهوم المساعدات الإنمائية الرسمية وأثرها في عجز الموازنة الفعلي في سورية وذلك خلال الفترة 1990–2018.

2- مشكلة البحث:

تكمن المشكلة الرئيسية في هذا البحث في وجود عجز مزمن في الموازنة العامة السورية الأمر الذي يؤكد على ضرورة إعادة هيكلة الموازنة العامة بهدف تخفيض هذا العجز. وعلى اعتبار أن معظم الدول النامية، ومنها سورية، تعاني من عجز في مصادرها المحلية اللازمة لتأمين التمويل الكافي للقيام بالمشاريع الإستثمارية التي تتطلبها عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي دفع بهذه الدول، ومنها سورية، إلى الإعتماد على مصادر التمويل الخارجي لسد هذا العجز. إلا أن سورية تعرضت في مطلع عام 2011 لأزمة كبيرة وجملة متتالية من العقوبات الاقتصادية والتي كان لها أثر كبير على الواقع الاقتصادي والإجتماعي فيها، وعلى قدرتها على استقطاب المزيد من القروض، بالإضافة إلى هروب معظم رؤوس الأموال الأجنبية إلى خارج سورية مما إنعكس وبشكلٍ سلبي على واقع الإستثمار بشكلٍ عام في سورية. وعلى إعتبار أن سورية تتلقى المنح والمساعدات الخارجية كغيرها من الدول النامية التي تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، فقد جاء هذا البحث لبيان أثر المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية في عجز الموازنة الفعلي، وذلك من خلال الاجابة على التساؤلات التالية والتي تمثل مشكلة هذا البحث:

1- ما هي العلاقة (طويلة وقصيرة الأجل) بين المساعدات الإنمائية الرسمية وعجز الموازنة الفعلي في سورية خلال الفترة 1990–2018؟

2- ما هو أثر المساعدات الإنمائية الرسمية في عجز الموازنة الفعلي في سورية وذلك خلال الفترة 1990-2018؟

3- أهمية البحث:

تنبع الأهمية النظرية لهذا البحث بأنه سيسمح لنا بتسليط الضوء على مفهوم المساعدات الإنمائية الرسمية كأحد مصادر التمويل الخارجي الذي تعتمد عليه العديد من الدول النامية في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والإجتماعية، بالإضافة إلى توضيح أثر هذه المساعدات في عجز الموازنة الفعلي في سورية، وخاصةً خلال فترة الأزمة التي تعرضت لها سورية في مطلع عام 2011. وبالإضافة إلى ذلك، فإن دراسة الآثار الاقتصادية للمساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية لم تحظ بالاهتمام الكافي من قبل الباحثين، حيث لا يوجد، على حد علم الباحثون، أية دراسة سابقة تناولت أثر المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية في عجز الموازنة الفعلي مما يشكل قيمة مضافة للدراسة الحالية.

أما الأهمية العملية لهذا البحث فتكمن في تحديد مدى فعالية وأثر المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية في عجز الموازنة الفعلي وذلك خلال الفترة 1990-2018، بما يمكن من تقديم بعض التوصيات التي يمكن لصناع السياسة المالية والمسؤولين عنها الاسترشاد بها من أجل إتخاذ القرارات السليمة فيما يخص التمويل الخارجي، وخاصةً أن سورية مقدمة على مرحلة جديدة وهي مرحلة إعادة إعمار ما خلفته الحرب من آثار سلبية عمرانياً واقتصادياً واجتماعياً.

4- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

1- دراسة العلاقة السببية (طويلة وقصيرة الأجل) بين المساعدات الإنمائية الرسمية وعجز الموازنة الفعلي في سورية خلال الفترة 1990-2018.

2- دراسة أثر المساعدات الإنمائية الرسمية في عجز الموازنة الفعلي في سورية خلال الفترة 1990-2018.

5- فرضيات البحث:

يقوم هذا البحث على اختبار الفرضيات التالية:

H1: لا توجد علاقة طويلة الأجل بين المساعدات الإنمائية الرسمية وعجز الموازنة الفعلي في سورية خلال الفترة 1990-2018.

H2: لا توجد علاقة سببية باتجاهين في الأجل الطويل بين المساعدات الإنمائية الرسمية وعجز الموازنة الفعلي في سورية خلال الفترة 1990-2018.

H3: لا توجد علاقة قصيرة الأجل بين المساعدات الإنمائية الرسمية وعجز الموازنة الفعلي في سورية خلال الفترة 1990-2018.

H4: يوجد أثر قوي وذو دلالة إحصائية للمساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية في عجز الموازنة الفعلي في سورية خلال الفترة 1990-2018.

6- طرائق البحث وموارده:

1.6- البيانات: تتكون البيانات المستخدمة في هذا البحث من السلاسل الزمنية الخاصة بالمساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية خلال الفترة الممتدة من عام 1990 ولغاية عام 2018 والتي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي، بالإضافة إلى السلسلة الزمنية الخاصة بعجز الموازنة الفعلي في سورية للفترة الممتدة من عام 1990 ولغاية عام 2018، والتي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي ووزارة المالية في سورية، كما تم الاعتماد على الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي للحصول على نشرات أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية. ويوضح الجدول رقم (1) وصفاً لمتغيرات البحث وذلك على الشكل التالي:

الجدول رقم (1): وصف متغيرات البحث

متغير البحث	رمز المتغير	طريقة القياس	مصدر البيانات
المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية خلال الفترة 1990-2018	AID	صافي المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية (بالليرة السورية)	قاعدة بيانات البنك الدولي
عجز الموازنة الفعلي	ABD	عجز الموازنة الفعلي (بالليرة السورية)	قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (1990-2010)، ووزارة المالية في سورية (2011-2018)

المصدر: من إعداد الباحثون.

2.6- منهجية البحث: تم تقسيم هذا البحث إلى قسمين:

- الجانب النظري: تم إنجاز هذا القسم بالإعتماد على المراجع العربية والأجنبية والمقالات والدراسات والأبحاث والرسائل العلمية بما يخدم الإطار النظري والتأصيل العلمي للبحث.

- الجانب العملي: تم إنجاز هذا القسم من خلال الاعتماد على المنهج القياسي وذلك من خلال استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل بيانات السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات البحث. كما تم الإعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10 في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، حيث تم استخدام اختبار (ADF) للتأكد من إستقرار السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات البحث. واختبار طريقة المربعات الصغرى (OLS) لاختبار العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرين، وفي حال وجود علاقة طويلة الأجل سيتم استخدام إختبار (Toda&Yamamoto Test 1995) لاختبار سببية العلاقة طويلة الأجل. كما سيتم استخدام Granger Causality Tests لاختبار العلاقة السببية قصيرة الأجل بين المتغيرين. أما لإختبار أثر المساعدات الإنمائية الرسمية في عجز الموازنة الفعلي في سورية خلال الفترة 1990-2018، فإنه سيتم استخدام أداتين تحليليتين من نموذج (VAR) هما: دوال الاستجابة النبضية (IRF) والتي توضح أثر المساعدات التي حصلت عليها سورية (من حيث طبيعة التأثير وحجمه) في عجز الموازنة الفعلي في سورية، وتحليل تباين الأخطاء المتوقعة (FEVD) والذي يحدد كم من التغير في متغير ما (عجز الموازنة الفعلي في سورية خلال الفترة 1990-2018) سيتم تفسيره من قبل المتغير الآخر (المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية خلال الفترة 1990-2018)، وبمعنى آخر، يوضح هذا الاختبار الأهمية النسبية للمساعدات التي حصلت عليها سورية على تقلبات عجز الموازنة الفعلي في سورية خلال الفترة 1990-2018.

7- الدراسات السابقة:

1.7. الدراسات العربية:

1- دراسة (صبيح،2017) بعنوان:

"أثر المنح والمساعدات الخارجية في تمويل النفقات الحكومية والعجز في الموازنة العامة الفلسطينية (للفترة 1996-2015)"

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أهمية وأثر المساعدات والمنح الخارجية في تمويل الإنفاق الحكومي والعجز في موازنة الحكومة الفلسطينية. حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل السلاسل الزمنية السنوية الخاصة بمتغيرات البحث والمتمثلة بالمنح والمساعدات الخارجية كمتغير مستقل والعجز الجاري للموازنة العامة الفلسطينية، العجز الكلي للموازنة العامة الفلسطينية، النفقات العامة للموازنة الفلسطينية والنفقات الجارية للموازنة العامة الفلسطينية كمتغيرات تابعة والتي تم الحصول عليها من وزارة المالية والتقارير السنوية المنشورة لسلطة النقد الفلسطينية وذلك خلال الفترة 1996-2015. وإعتمد الباحث على نموذج الانحدار الخطي البسيط في دراسة أثر المنح والمساعدات الخارجية على النفقات الحكومية والعجز في الموازنة العامة الفلسطينية. وتوصل الباحث إلى وجود أثر إيجابي للمنح والمساعدات الخارجية في تمويل النفقات العامة والعجز المالي للسلطة الفلسطينية حيث أن زيادة المنح والمساعدات الدولية بمقدار 1 دولار سيؤدي إلى انخفاض العجز الجاري بمقدار 0.854 دولاراً، وإلى انخفاض العجز الكلي بمقدار 0.835 دولاراً، وإلى ارتفاع النفقات العامة بمقدار 1.720 دولاراً وارتفاع النفقات الجارية بمقدار 1.723 دولاراً.

2- دراسة (التميمي، 2008) بعنوان:

"أثر المساعدات والمنح الخارجية في رفد الموازنة العامة في الأردن (1990-2006 م)"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تطور المنح والمساعدات الخارجية الواردة للموازنة العامة الأردنية خلال الفترة (1990-2006) وأثرها على الموازنة العامة الأردن. حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل السلاسل الزمنية السنوية الخاصة بمتغيرات البحث والمتمثلة بالمنح والمساعدات الخارجية، النفقات العامة، الإيرادات

المحلية بدون مساعدات والإيرادات المحلية مع المساعدات، والتي تم الحصول عليها من التقارير السنوية ونشرات البنك المركزي الأردني، كما استخدام الباحث النسب المئوية لإيجاد معدلات النمو خلال فترة الدارسة، كما قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار البسيط. وكان من أبرز النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا البحث هو وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل نمو المساعدات والمنح الخارجية على معدل نمو الإيرادات المحلية، وعلى معدل نمو النفقات العامة، وعلى خفض عجز الموازنة العامة للدولة.

2.7. الدراسات الأجنبية :

1- دراسة (Aworinde and Onakoya,2016) بعنوان:

" Foreign AID and Government Expansion: Evidence from low and middle income countries"

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في علاقة المساعدات الإنمائية الرسمية بالإنفاق الحكومي في 65 دولة من الدول منخفضة ومتوسطة الدخل وذلك خلال الفترة 1970-2012. واعتمد الباحثان على السلاسل الزمنية المقطعية بانل الخاصة بمتغيرات البحث والمتمثلة بنسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، المساعدات كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي، المساعدات كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي، المساعدات كنسبة مئوية من الواردات، الإيرادات الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة خدمة الدين إلى صادرات والتي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي. كما اعتمد الباحثان على المنهج القياسي في تبيان العلاقة بين المساعدات الإنمائية الرسمية والإنفاق الحكومي وذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ. وكانت أبرز النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا البحث هو وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين المساعدات كنسبة مئوية من إجمالي الدخل القومي والمساعدات كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي والمساعدات كنسبة مئوية من الواردات والإنفاق الحكومي.

2- دراسة (Mayr,2010) بعنوان:

"Optimal Deficit and Debt in the Presence of Foreign Aid"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العجز والدين الأمثل في ظل وجود المساعدات الخارجية في 182 دولة نامية وذلك خلال الفترة 1991-2006. وقد اعتمد الباحث على المنهج التحليلي والرسوم البيانية في تحليل السلاسل الزمنية السنوية الخاصة بمتغيرات البحث والمتمثلة بالدين العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي، عجز الموازنة كنسبة مئوية من الناتج المحلي، المساعدات الانمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج المحلي، عائدات الضرائب، خدمة الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي وتخفيف عبء الديون كنسبة مئوية من الناتج المحلي والتي تم الحصول عليها من قاعدة البيانات المشتركة للأمم المتحدة وقاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. كما قام الباحث ببناء نموذج خاص بالإنفاق العام الأمثل في ظل وجود الإيرادات الخارجية. وكان من أبرز النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا البحث هو أن المساعدات الخارجية في شكلها الحالي لها أثر سلبي على العجز في البلدان المتلقية لهذه المساعدات، كما توصل هذا البحث إلى أن توزيع المساعدات الخارجية يجب أن لا يكون مرهوناً بمستويات الديون، كما يجب تمويل بعض القطاعات الخدمية مثل التعليم والصحة والتي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

8- الإطار النظري للبحث:

1.8- تفسير الحاجة إلى التمويل الخارجي باستخدام نموذج الفجوتين:

ظهرت على ساحة الفكر الاقتصادي بعض النماذج والأبحاث الرياضية التي حاولت أن تربط بين مشكلة نقص الموارد المحلية في الدول النامية وبين العجز في موازينها التجارية. وكان من بين هذه النماذج نموذج الفجوتين، حيث يعتبر هذا النموذج من أبسط النماذج وأكثرها دلالةً في بيان العلاقة بين هاتين المشكلتين. حيث إن الفكرة الأساسية لهذا النموذج هي وجود علاقة وثيقة بين مستوى المدخرات المحلية ومستوى التمويل الخارجي. فكلما كان مستوى المدخرات المحلية منخفضاً مقارنةً بمستوى الاستثمار المطلوب تحقيقه للوصول إلى معدل النمو المستهدف، كلما زادت الحاجة إلى التمويل الخارجي والعكس صحيح، وبالتالي يتم اللجوء إلى التمويل الخارجي لسد فجوة الموارد

المحلية. كما يتم اللجوء إلى التمويل الخارجي لسد فجوة التجارة الخارجية الناتجة عن زيادة قيمة الواردات عن قيمة الصادرات خلال فترة زمنية معينة. ومن خلال نموذج الفجوتين يمكن إثبات بأن هنالك تطابق بين فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية، وإن هاتين الفجوتين لابد وأن تتساوى في أي مدة سابقة (جنوحات،2006).

2.8- مفهوم وتطور حجم المساعدات الإنمائية الرسمية في سورية:

يمكن النظر إلى المساعدات الإنمائية الرسمية على أنها أداة تمويل لسد الإحتياجات الأساسية في الدول الأكثر فقراً، كما يمكن النظر إليها على إعتبارها وسيلة لتحقيق أهداف التنمية والتنمية المستدامة في الدول النامية(عبد العزيز،2018)، كما إن مصطلح المساعدات الخارجية لا يقتصر على المساعدات الإغاثية والإنسانية المقدمة في حالة الكوارث أو التدفقات النقدية غير المستردة، وإنما يشمل أيضاً المنح الرسمية والقروض الحكومية الميسرة والتي تستهدف نقل الموارد من الدول المتقدمة إلى الدول الأقل تقدماً(سماره،2013). وعليه فقد عرفت المساعدات الخارجية على أنها: تدفقات رؤوس الأموال التي تقدم بشروط ميسرة إلى الدول النامية، وخاصةً غير النفطية منها، والتي تعاني من صعوبات في تحقيق تراكمات رأسمالية كافية عن طريق تجارتها الخارجية نظراً للمشاكل العديدة التي تواجهها. ويقصد بالمساعدات الخارجية هنا المساعدات الإنمائية الرسمية ((Official Development Aid (ODA) (الحسني،2002).

كما عرفت المساعدات الخارجية على أنها: المنح والهبات المكونة من التحويلات النقدية والعينية التي تقدمها الدول الصناعية المتقدمة أو الدول المنتجة والمصدرة للنفط أو الجهات متعددة الأطراف، إلى الدول النامية سواءً لإعتبارات إقتصادية أو سياسية أو إنسانية، وهي تحويلات لا ترد ولا تتضمن المساعدات العسكرية، وهذه تمثل المنح والهبات المباشرة. أما غير المباشرة فتأخذ صوراً غير تقليدية مثل التعريفات الجمركية التفضيلية أو الإعفاءات التي تقدمها الدول الصناعية لبعض صادرات الدول النامية (حسين،2002).

كما عرف التقرير الإقتصادي العربي الموحد المساعدات الإنمائية الرسمية على أنها: المنح والقروض المقدمة بشروط مالية ميسرة، من قبل مصادر رسمية بهدف تشجيع

التنمية الإقتصادية والإجتماعية. وتشمل قيمة المعونات والمساعدات الفنية. وتعد التدفقات المالية ميسرة عندما تكون شروط الإقراض الخاصة بها أكثر ملاءمة للمقترض، من تلك التي يمكن الحصول عليها من خلال معاملات السوق العادية، وتعرف التدفقات الميسرة بأنها تلك التي تحتوي على عنصر المنحة الذي يبلغ 25% على الأقل. كما أوضح التقرير الإقتصادي العربي الموحد عنصر المنحة على أنه: الفرق بين القيمة الإسمية الأصلية للقروض والقيمة الحالية المخصومة لخدمة الدين كنسبة مئوية من القيمة الإسمية الأصلية، ويقاس باحتساب الفرق بين القيمة الإسمية لمبلغ القرض وبين مجموع القيم الحالية لمبالغ خدمة القرض، الأقساط والفوائد، التي تدفع منذ بدء عقد القرض حتى إنتهاء أجل السداد، مخصومة على أساس سعر خصم معين، منسوباً إلى القيمة الإسمية للقرض. علماً بأن سعر الخصم المستخدم تقليدياً في حساب القيم الحالية لمبالغ خدمة القرض هو 10% (التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2018).

أما لجنة المساعدات التنموية التابعة لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) فقد عرفت المساعدات الإنمائية الرسمية الخارجية على أنها: التدفقات المالية والمساعدة التقنية والبضائع المقدمة من الحكومات الرسمية أو وكالاتها إلى الدول النامية أو لصالحها والتي تهدف إلى تعزيز التنمية الإقتصادية والرفاهية الإجتماعية كهدف رئيسي لها، وتكون تلك المساعدات على شكل منح أو قروض ميسرة، وفي حالة القرض فإنه يجب أن يكون ما لا يقل عن 25% من قيمة القرض عبارة عن منحة، وتشمل تلك المساعدات أيضاً برامج التنمية السياسية والإنسانية والإعفاء من الديون، هذا مع إستثناء المنح أو المساعدات المقدمة لأهداف غير تنموية مثل المعونة العسكرية أو الأمنية والإستثمارات الأجنبية المباشرة وغيرها.

ويوضح الشكل رقم(1) تطور حجم المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 1990 ولغاية عام 2018.

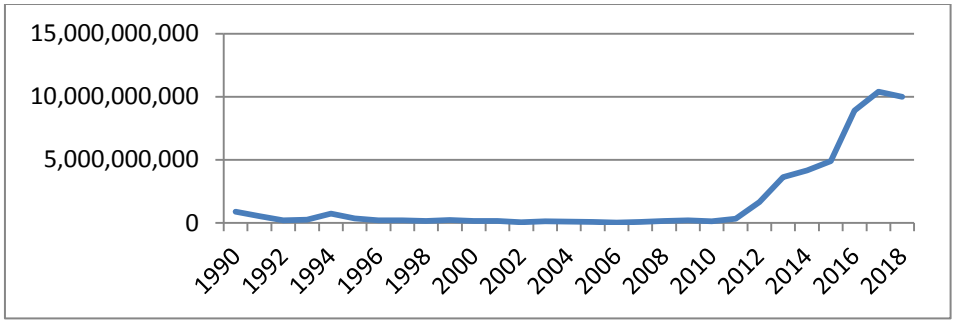

المصدر: من إعداد الباحثون بالإعتماد على بيانات World Bank وبرنامج Excel.

الشكل رقم(1): تطور حجم المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية خلال الفترة 1990-2018.

من خلال الشكل رقم (1) يمكن أن نلاحظ بأن المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية قد إزدادت وبشكلٍ ملحوظ خلال السنوات التي تلت الأزمة التي تعرضت لها في مطلع عام 2011 بحيث أصبحت بآلاف ملايين الدولارات الأمريكية مقارنةً بما كانت عليه قبل الأزمة والتي كانت بمئات ملايين الدولارات الأمريكية. حيث بلغ صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى سورية (883) مليون دولار أمريكي في عام 1990 و(160) مليون دولار أمريكي في عام 2000 و(131) مليون دولار أمريكي في عام 2010. ولكن الملفت للنظر هو أن حجم هذه المساعدات تضاعف وبشكلٍ كبير ليصل إلى (4167) مليون دولار أمريكي في عام 2014، وإلى (8900) مليون دولار أمريكي في عام 2016، ليصل إلى(9995) مليون دولار أمريكي في عام 2018.

3.8- مفهوم وتعريف الموازنة العامة:

يمكن الإشارة إلى الموازنة العامة بأنها أداة مالية تستخدمها الدولة لتحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والاقتصادية، كما أن لها أهداف اجتماعية كبيرة فهي وسيلة لإعادة توزيع الدخل القومي. وبالتالي فإن تعاريف الموازنة العامة تختلف بحسب الزاوية التي ينظر إليها، بالإضافة إلى أولويات ووظائف الموازنة المرتبطة بالنظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الدولة وبالفلسفة السياسية التي تؤمن بها، وهذا ما يختلف من دولة إلى أخرى. وعليه فقد عرفت الموازنة العامة على أنها: تقدير كمي لحجم الايرادات والنفقات العامة المتوقعة خلال فترة محددة من الزمن عادةً ما تكون سنة. كما عرفت

الموازنة العامة على أنها: خطة معبر عنها بشكل كمي، تكون عادةً نقدية تغطي فترة زمنية تقدر عادةً بسنة واحدة. كما عرفت على أنها: خطة مالية لفترة زمنية مستقبلية. كما عرفت على أنها: برنامج مفصل لنفقات السلطة الوطنية وإيراداتها لسنة مالية معينة ويشمل التقديرات السنوية لإيرادات السلطة الوطنية والمنح والقروض والمتحصلات الأخرى لها والنفقات والمدفوعات المختلفة (عناية،2014).

وبناءً على ما سبق، فإنه عندما تزداد النفقات العامة للدولة على إيراداتها يحدث عجز في الموازنة العامة، وهو ما يعرف بالعجز النقدي وفي هذه الحالة تسعى الدولة إلى تغطية هذا العجز إما بالاقتراض الداخلي أو الخارجي. وهذا العجز هو انعكاس لعدم قدرة الإيرادات على تغطية النفقات، وهو يختلف عن العجز الكلي الذي يساوي العجز النقدي مضافاً إليه أو مطروحاً منه صافي حيازة الأصول المالية.

وقد أشار دليل "إحصاءات مالية الحكومات" الصادر عن صندوق النقد الدولي إلى أن عجز الموازنة العامة يمثل حجم الاقتراض الحكومي المطلوب إلى جانب الإيرادات والمنح لتغطية إجمالي النفقات وصافي الإقراض، وذلك لتحقيق أهداف السياسة العامة. ويمثل العجز أو الفائض الفرق بين إجمالي الإيرادات والمنح، وإجمالي النفقات وصافي الإقراض، أي أن العجز في الموازنة العامة للدولة ينمو ويتفاقم من خلال التباين بين نمو النفقات العامة للدولة من ناحية، ونمو الإيرادات العامة من ناحية أخرى(إبراهيم،2015).

4.8- آليات معالجة العجز في الموازنة العامة:

هناك الكثير من الآليات والسياسات التي يمكن اتباعها لمعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة ومنها(محمد،2020):

1- اتباع سياسة نقدية انكماشية تستند الى النظرية النقدية لفريدمان، فهي ترى إن أساس المشكلة يكمن بإفراط البنوك المركزية للدول النامية بالإصدار النقدي مما يؤدي إلى التضخم وبالتالي فلابد من تقييد الائتمان الممنوح للحكومة، وتحديد حد أعلى له ورفض الاستعانة بالتمويل بالعجز، فضلاً عن رفع أسعار الفائدة لتحقيق أمران أساسيان هما: تحفيز الأفراد على الإدخار والحد من عرض النقد وامتصاص التضخم.

2- ترشيد الانفاق العام: يعتبر ترشيد الإنفاق العام من أبرز الطرق المستعملة في تخفيض وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة، ولذلك تقوم الدولة عند مواجهتها لعجز حاد في موازنتها إلى ترشيد نفقاتها للتخفيف من حدته.

3- سياسة التمويل الداخلي لتغطية العجز في الموازنة العامة: تلجأ بعض الدولة النامية إلى الاقتراض الداخلي عوضاً عن طلب القروض من الأسواق العالمية، ولتحقيق ذلك تصدر تلك الدول سندات الخزينة لتمويل العجز في الميزانية العامة، إلا أن هذه السياسة قد يترتب عليها بعض الآثار السلبية كزيادة حجم الدين العام الداخلي عندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة.

4- سياسة التمويل الخارجي لتغطية عجز الموازنة العامة: يهدف هذا الإجراء إلى التأثير في ميزان المدفوعات وذلك من خلال دعم رصيد احتياطي العملة الاجنبية التي يتم الحصول عليها من القروض، أو المحافظة على أسعار صرف العملة المحلية ضمن الحدود التي لا تؤدي إلى حدوث خلل في الموازنة العامة، نتيجة ارتفاع قيمة الدين العام الناتج عن انخفاض قيمة العملة المحلية.

9- النتائج والمناقشة:

1.9. إختبار جذر الوحدة:

بما أننا نستخدم سلاسل زمنية للتحليل، فإن الخطوة الأولى يجب أن تكون إختبار جذر الوحدة لهذه السلاسل من أجل تجنب الإنحدار الزائف الناتج عن السلاسل غير المستقرة (BROOKS,2008). وسيتم استخدام اختباري ديكي–فولر الموسع (ADF) للتحقق من استقرار السلاسل الزمنية، علماً بأن الفرض العدم والفرض البديل لهذا الاختبار هما(BROOKS,2008):

H0: إن السلسلة تحوي على جذر وحدة، وبالتالي فهي غير مستقرة.

H1: إن السلسلة لا تحوي على جذر الوحدة، وبالتالي فهي مستقرة.

ويظهر الجدول رقم(2) نتائج إختبار (ADF)، حيث يمكن أن نلاحظ من خلال النتائج التي تم التوصل إليها بأن قيمة (.Prob) لمتغيرات الدراسة هي أصغر من (0.05) وذلك عند المستوى (Level) مع ثابت واتجاه، وبالتالي سيتم رفض الفرض العدم وقبول

الفرض البديل الذي ينص على أن السلسلة لا تحوي على جذر الوحدة، وبالتالي فهي مستقرة عند المستوى (Level).

الجدول رقم(2): نتائج إختبار (ADF) لمتغيرات البحث عند المستوى(level)

اختبار (ADF)			
AID		Prob.	**النتيجة**
(level)	Trend and intercept	0.0001	مستقرة
	intercept	–	–
	none	–	–
ABD		Prob.	**النتيجة**
(level)	Trend and intercept	0.0033	مستقرة
	intercept	–	–
	none	–	–

المصدر: من إعداد الباحثون بالإعتماد على مخرجات برنامج EViews 10.

2.9. إختبار الفرضيات:

1.2.9- إختبار طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS Regression) :

بما أن السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في الدراسة هي مستقرة عند المستوى (Level)، فإنه يمكن الإعتماد على معادلات الإنحدار وفقاً لطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS Regression) لدراسة العلاقة طويلة الأجل بين المساعدات الإنمائية الرسمية وعجز الموازنة الفعلي في سورية (Ismaiel and Al-Ahmad,2014). ويظهر الجدول رقم (3) نتائج إختبار (OLS Regression)، حيث يمكن أن نلاحظ من خلال النتائج التي تم التوصل إليها بأن قيمة (Prob.) هي أصغر من 0.05، وبالتالي سيتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على أن هنالك علاقة طويلة الأجل بين المساعدات الإنمائية الرسمية وعجز الموازنة الفعلي في سورية خلال الفترة 1990-2018. وبناءً عليه فإنه سيتم رفض الفرضية الأولى(H1) القائلة بأنه لا توجد علاقة طويلة الأجل بين المساعدات الإنمائية الرسمية وعجز الموازنة الفعلي في سورية خلال الفترة 1990-2018.

الجدول رقم(3): نتائج إختبار (OLS Regression)

Dependent Variable: ABD
Method: Least Squares
Date: 11/01/22 Time: 19:15
Sample: 1990 2018
Included observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AID	-0.033845	0.014118	-2.397253	0.0234

R-squared	-0.224745	Mean dependent var	-7.14E+10
Adjusted R-squared	-0.224745	S.D. dependent var	1.05E+11
S.E. of regression	1.16E+11	Akaike info criterion	53.83356
Sum squared resid	3.80E+23	Schwarz criterion	53.88071
Log likelihood	-779.5866	Hannan-Quinn criter.	53.84833
Durbin-Watson stat	1.337540		

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.

2.2.9- إختبار (Toda&Yamamoto Test 1995) :

بما أن السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات الداخلة في الدراسة مستقرة عند المستوى (Level)، فإنه لا يمكن الاعتماد على نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM) في تحديد سببية العلاقة طويلة الأجل بين المساعدات الإنمائية الرسمية وعجز الموازنة الفعلي في سورية خلال الفترة 1990-2018. ولذلك سيتم الاعتماد على إختبار (Toda&Yamamoto Test 1995) في تحديد العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل، حيث يعتمد هذا الاختبار على نموذج (VAR)، ويأخذ بعين الاعتبار رتب استقرار السلاسل الزمنية الداخلة في النموذج بالإضافة إلى عدد فترات الإبطاء المناسبة لنموذج (VAR)، حيث يتم إضافة المتغيرات الداخلة في الدراسة على النموذج المستخدم بدرجة إبطاء تأخذ الشكل التالي ($k+d_{max}$) حيث أن: k هي عدد فترات الإبطاء المناسبة لنموذج (VAR) والتي يتم تحديدها بالاعتماد على المعايير (LR,FPE,AIC,SC,GQ)، d_{max} هي أعلى رتبة استقرار للسلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج والمحددة باستخدام اختبار جذر الوحدة (ADF)

(Dritsaki,2017; Alimi and Ofonyelu,2013). ويوضح الجدول رقم (4) المعايير المستخدمة في اختيار عدد فترات الإبطاء المناسبة لنموذج (VAR)، حيث يمكن أن نلاحظ بأن درجة الابطاء المناسبة لنموذج (VAR) هي (2)، وبناءً عليه فإنه سيتم أدخال متغيرات الدراسة على النموذج بدرجة ابطاء تساوي (2+0=2). ويوضح الجدول رقم (5) نتائج اختبار (Toda&Yamamoto Test 1995)، حيث يمكن أن نلاحظ بأن قيمة (.Prob) للعلاقة السببية بين المساعدات الإنمائية الرسمية وعجز الموازنة الفعلي في سورية والبالغة (0.0000) هي أصغر من 0.05 وبالتالي سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل والذي ينص على أن المساعدات الإنمائية الرسمية تسبب عجز الموازنة الفعلي في سورية في الأجل الطويل. كما يمكن أن نلاحظ بأن قيمة (.Prob) للعلاقة السببية بين عجز الموازنة الفعلي في سورية والمساعدات الإنمائية الرسمية والبالغة (0.0000) هي أصغر من 0.05 وبالتالي سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل والذي ينص على أن عجز الموازنة الفعلي في سورية يسبب المساعدات الإنمائية الرسمية في الأجل الطويل. وبناءً عليه فإننا سنرفض الفرضية الثانية(H2) القائلة بأنه لا توجد علاقة سببية باتجاهين في الأجل الطويل بين المساعدات الإنمائية الرسمية وعجز الموازنة الفعلي في سورية خلال الفترة 1990-2018.

الجدول رقم(4):اختيار عدد فترات الإبطاء المناسبة لنموذج (VAR)

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: ABD AID
Exogenous variables: C
Date: 11/01/22 Time: 19:30
Sample: 1990 2018
Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1517.462	NA	2.61e+46	112.5527	112.6487	112.5813
1	-1492.027	45.21769	5.34e+45	110.9650	111.2529	111.0506
2	-1462.966	47.35927*	8.40e+44*	109.1086*	109.5885*	109.2513*

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الجدول رقم(5): نتائج اختبار (Toda&Yamamoto Test 1995)

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 11/01/22 Time: 19:39
Sample: 1990 2018
Included observations: 25

Dependent variable: ABD

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
AID	50.95899	2	0.0000
All	50.95899	2	0.0000

Dependent variable: AID

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
ABD	26.47378	2	0.0000
All	26.47378	2	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.

3.2.9- اختبار سببية كرانجر القياسي (Granger Causality Test):

لإختبار العلاقة قصيرة الأجل بين المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية وعجز الموازنة الفعلي في سورية خلال الفترة 1990-2018، قمنا بتطبيق اختبار سببية كرانجر القياسي. حيث يعرض الجدول رقم (6) نتائج هذا الإختبار حيث يمكن أن نلاحظ، وفيما يتعلق بسببية العلاقة قصيرة الأجل بين AID وABD ، بأن قيمة(Prob.) للفرضية العدم التي تنص على أن AID لا تسبب ABD في الأجل القصير تساوي (0.3475) وهي أكبر من 5% وبالتالي فإننا لن نتمكن من رفض الفرضية العدم التي تنص على أن AID لا تسبب ABD في الأجل القصير. كما يمكن أن نلاحظ بأن قيمة (Prob.)، للفرضية العدم التي تنص على أن ABD لا تسبب AID في الأجل القصير تساوي (2.E-09) وهي أصغر من 5% وبالتالي فإننا سنرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أن ABD تسبب AID في الأجل القصير. وبناءً عليه

فإننا سنرفض الفرضية الثالثة (H3) القائلة بأنه لا توجد علاقة قصيرة الأجل بين المساعدات الإنمائية الرسمية وعجز الموازنة الفعلي في سورية خلال الفترة 1990-2018.

الجدول رقم(6): نتائج اختبار سببية كرانجر القياسي

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 11/01/22 Time: 19:54
Sample: 1990 2018
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
AID does not Granger Cause ABD	27	1.10946	0.3475
ABD does not Granger Cause AID		55.9150	2.E-09

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.

4.2.9- دوال الاستجابة النبضية (IRF):

تعتبر دوال الاستجابة أداة تحليلية تفيد في تقييم طبيعة وحجم استجابة متغير ما للصدمات في متغيرات أخرى (خزام،2015). ويظهر الجدول رقم (7) والشكل رقم (2) استجابة عجز الموازنة الفعلي في سورية للصدمة (التغير في الانحراف المعياري بمقدار واحد) في حجم المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة لسورية. حيث يمكن أن نلاحظ بأن صدمة في المساعدات (الزيادة بمقدار واحد في الانحراف المعياري) لا تؤثر على عجز الموازنة الفعلي بعد سنة واحدة من الصدمة، ولكنها تؤثر وبشكل سلبي على عجز الموازنة الفعلي في السنوات التالية، حيث بلغت ذروتها (8570-) مليون ليرة سورية في السنة الثالثة.

الجدول رقم (7): استجابة عجز الموازنة الفعلي

Period	ABD	AID
1	0.000000	2.23E+11
	(0.00000)	(3.1E+10)
2	-6.46E+09	3.07E+11
	(8.9E+09)	(4.8E+10)
3	-8.57E+09	2.93E+11
	(6.2E+09)	(5.3E+10)
4	-7.99E+09	2.57E+11
	(9.6E+09)	(6.4E+10)
5	-6.93E+09	2.25E+11
	(1.2E+10)	(9.4E+10)

Cholesky Ordering: ABD AID
Standard Errors: Monte Carlo (100 repetitions)

ملاحظة: تعبر القيم بين الأقواس عن الأخطاء المعيارية.

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.

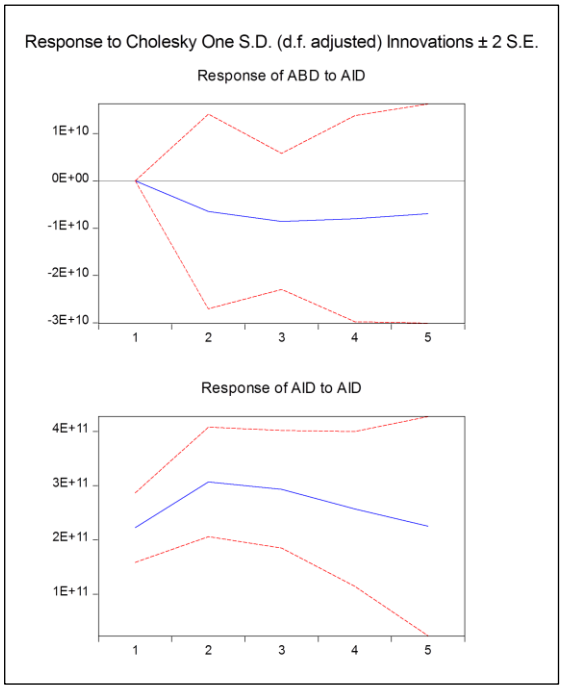

الشكل رقم (2): استجابة عجز الموازنة الفعلي

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.

5.2.9- تحليل التباين (FEVD):

على الرغم من أن دوال الإستجابة تعتبر أداة مفيدة في تقييم طبيعة وحجم الصدمات المختلفة، إلا أن الأهمية النسبية للصدمات المختلفة في تفسير التذبذبات في متغير معين يمكن تقييمها بشكل أفضل من خلال تحليل التباين (خزام،2015). ويظهر الجدول رقم (8) تحليل التباين لعجز الموازنة الفعلي. حيث يمكن أن نلاحظ بأن صدمة في المساعدات تفسر حوالي 0.339035% من التغير في عجز الموازنة الفعلي بعد سنتين من الصدمة، ثم يزداد أثر الصدمة وبشكل تدريجي ليفسر حوالي 1.732463% من التغير في عجز الموازنة الفعلي بعد خمس سنوات من الصدمة. وبالتالي يمكن القول بأن صدمة في المساعدات لها تأثير على عجز الموازنة الفعلي ولكن هذا التأثير ضعيف

جداً، وبناءً عليه فإننا سنرفض الفرضة الرابعة (H4) القائلة بأنه يوجد أثر قوي وذو دلالة إحصائية للمساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية في عجز الموازنة الفعلي خلال الفترة 1990-2018.

الجدول رقم (8): تحليل التباين لعجز الموازنة الفعلي

Period	S.E.	ABD	AID
1	1.10E+11	100.0000	0.000000
		(0.00000)	(0.00000)
2	1.11E+11	99.66096	0.339035
		(1.79485)	(1.79485)
3	1.11E+11	99.07026	0.929745
		(2.10585)	(2.10585)
4	1.12E+11	98.58202	1.417982
		(1.92409)	(1.92409)
5	1.14E+11	98.26754	1.732463
		(3.01790)	(3.01790)

Cholesky Ordering: ABD AID
Standard Errors: Monte Carlo (100 repetitions)

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.

10- الاستنتاجات والتوصيات:

❖ الاستنتاجات:

1- توجد علاقة طويلة الأجل بين المساعدات الإنمائية الرسمية وعجز الموازنة الفعلي في سورية خلال الفترة 1990-2018.

2- توجد علاقة سببية باتجاهين في الأجل الطويل بين المساعدات الإنمائية الرسمية وعجز الموازنة الفعلي في سورية خلال الفترة 1990-2018.

3- توجد علاقة قصيرة الأجل بين المساعدات الإنمائية الرسمية وعجز الموازنة الفعلي في سورية خلال الفترة 1990-2018.

4- هنالك أثر للمساعدات الإنمائية الرسمية على عجز الموازنة الفعلي في سورية خلال الفترة 1990-2018 ولكن هذا الأثر كان ضعيفاً، حيث أوضح تحليل التباين لعجز

الموازنة الفعلي بأن صدمة في المساعدات الإنمائية الرسمية تفسر حوالي1.732463% من التغير في عجز الموازنة الفعلي بعد خمس سنوات من الصدمة.

❖ **التوصيات:**

يوصي الباحثون، وعلى ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا البحث، على ضرورة استغلال المساعدات التي تحصل عليها سورية بالشكل الأمثل، وذلك من خلال توجيه جزء كبير من هذه المساعدات نحو دعم المشاريع والإستثمارات الإنتاجية، مما يؤدي بالنتيجة إلى انعاش الاقتصاد السوري وتحريك عجلة الإنتاج فيه وبالتالي منح الاقتصاد السوري طاقة تمويلية كبيرة من شأنها زيادة مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة وتقليل الإعتماد على مصادر التمويل الخارجي في المستقبل. كما يوصي الباحثون على ضرورة توجيه جزء من هذه المساعدات نحو دعم البنى التحية، وذلك لترميم ما خلفته الحرب التي شنت على سورية في مطلع عام 2011، مما يهيئ الأرضية المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية نحو سورية في المستقبل مما يؤدي بدوره إلى زيادة الإيرادات العامة للدولة، وخاصةً أن سورية مقبلة على مرحلة جديدة وهي مرحلة إعادة الإعمار. كما يوصي الباحثون على ضرورة وضع نظام لتحليل ودراسة وتقويم المساعدات الإنمائية التي تحصل عليها سورية، وذلك من خلال تشكيل مؤسسة مالية وطنية قادرة على متابعة تطور هذه المساعدات وآثارها ونتائجها والأهداف المتحققة من خلال توظيف هذه المساعدات، بالإضافة إلى إجراء تقويم دوري حول فاعلية هذه المساعدات لتحديد العقبات التي تحول دون الإستخدام والاستغلال الأمثل لهذه المساعدات.

11- المراجع :

❖ **المراجع العربية:**

- إبراهيم، نيفين (2015). *أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية*. مجلة البحوث الاقتصادية العربية. **71**، 95-118.

- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** (2018). أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

- التميمي، حمزة فرحان (2008). أثر المساعدات و المنح الخارجية في رفد الموازنة العامة في الأردن (1990-2006 م). رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير. قسم الإدارة العامة، كلية إدارة الأعمال، جامعة مؤتة: الأردن.

- جنوحات، فضيلة (2006). **إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة**. أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر: الجزائر.

- الحسني، عرفان (2002). **التمويل الدولي**. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

- حسين، مصطفى (2002). **دور التمويل الخارجي في التنمية الاقتصادية في سورية**. بحث أعد لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد. قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة حلب: سورية.

- خزام، علاء (2015). **تقييم أنظمة سعر الصرف في سورية خلال الفترة (1990-2010)**. رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية. قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين: سورية.

- سماره، نادر (2013). **المساعدات الخارجية وآثارها على النمو الاقتصادي الفلسطيني**. رسالة أُعدّت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد. قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر: فلسطين.

- صبيح، ماجد (2017). *أثر المنح والمساعدات الخارجية في تمويل النفقات الحكومية والعجز في الموازنة العامة الفلسطينية(للفترة 1996-2015)*. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. **17**، 79-94.

- عبد العزيز، محمد (2018). **محددات وآثار المساعدات الاقتصادية الخارجية على التنمية الاقتصادية**. الاردن: دار الإبتكار للنشر والتوزيع.

- عناية، عاهد (2014). **أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني** (1996-2013). رسالة أُعدّت لنيل درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية. قسم اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية: غزة.

- محمد، محمد (2020). *عجز الموازنة العامة وأساليب علاجه (الصكوك الإسلامية في السودان نموذجاً)*. مجلة القضايا السياسية. **61**، 355-370.

- مساعدة، مصطفى; الزعبي، بشير (2020). *أثر هيكل المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن "1975-2014"*. المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية. 1، 1-17.

- المساعدات الإنمائية المقدمة من دولة قطر (2005). قطر: مجلس التخطيط.

❖ **المواقع الإلكترونية:**

- الموقع الرسمي لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD): (/https://www.oecd.org)

- الموقع الرسمي لقاعدة بيانات البنك الدولي على الرابط التالي: (/https://databank.worldbank.org)

❖ **المراجع الأجنبية:**

- Aworinde, Olalekan; Onakoya, Adegbemi (2016). *Foreign AID and Government Expansion: evidence from low and middle income countries*.**50**,21-33.

- Alimi, Santos; Ofonyelu, Chris (2013). *Toda-Yamamoto Causality Test between Money Market Interest Rate and Expected Inflation: The FIsher Hypothesis Revisited*. European Scientific Journal.**9(7)**,125-142.

- BROOKS, Chris(2008). **Introductory Econometrics for Finance**. United States of America: Cambridge University Press, New York.

- Dritsaki, Chaido (2017). *Toda-Yamamoto Causality Test between Inflation and Nominal Interest Rates: Evidence from Three Countries of Europe*. International Journal of Economics and Financial.**7(6)**,120-129.

- Ismaiel, Linda ; Al-Ahmad, Zeina (2014). *Studying the Relationship between Stock Prices and Exchange Rates in a Sample of Arab Countries*. International Research Journal of Finance and Economics.**125**,26-44.

- Mayr, Karin (2010). *Optimal Deficit and Debt in the Presence of Foreign Aid*. World Development.**38**,19-27.

- Njarara, AnnBeatrice (2017). *Budget Deficits in Kenya: The Impact of Foreign aid on Sovereignty*. Strathmore Law review.**12**,123-148.